أكدت عدم تعاونها مع الجهات الرقابية

«الحساب الختامي» رفضت ميزانية «الزراعة»: أصبحت كالجمرة التي يقذفها كل من يمسك بها

كتب مصطفى كامل

رفضت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بإجماع الآراء ميزانية الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وحسابها الختامي وذلك بعد مناقشة ملاحظات الأجهزة الرقابية بشأنها.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة لم تجد مبررًا للموافقة على ميزانية الهيئة معتبرًا ان هيئة الزراعة اصبحت كالجمرة التي يقذفها كل من يمسك بها.

وأوضح عبد الصمد ان اللجنة بصدد رفع تقرير متكامل للمجلس باسباب الرفض التي تتمحور حول النقاط التالية:

- عدم وجود مجلس إدارة للهيئة لمدة تقارب السنة ونصف السنة.
- تقاذف المسؤولية السياسية للهيئة وعدم وجود وزير مشرف على الهيئة لمدة تقارب 3 أشهر.
- كثرة ملاحظات ديوان المحاسبة والتي وصلت إلى 50 ملاحظة ولم يتم تسوية إلا ملاحظتين فقط حتى تاريخ اجتماع اللجنة بسبب عدم وجود تعاون ملموس مع الديوان.

وتمثل ذلك في عدم الرد على مكاتبه وعدم موافاة الديوان بمحاضر لجان التحقيق التي تقوم بها الهيئة، وعدم وجود جدية للتعامل مع ما سجلته الأجهزة الرقابية من ملاحظات للعمل على تسويتها.

- عدم التزام الهيئة بتعهدها في السنة السابقة بإنشاء إدارة للتدقيق الداخلي تتبع أعلى سلطة إشرافية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في سنة 2011 مع وجود ملاحظات جسيمة في نظم الرقابة وخاصة ما يخص الأعلاف المدعومة. وتباع هذه الأعلاف بالأسواق دون بذل جهود للقضاء عليها، في حين ان هناك شكاوى من المستحقين بأنهم لا يحصلون على الدعم الكافي من الأعلاف أو غيرها من الدعوم بمن فيهم صيادو الأسماك ومربو الماشية وشركات الألبان.
- استناد اللجنة إلى فحص ديوان المحاسبة محاضر لجنة القسائم الزراعية والتي تبين من خلالها تخصيص قسائم زراعية لأشخاص لديهم تخصيص سابق، تخصيص قسائم زراعية لأشخاص لم تتجاوز أعمارهم السن القانوني (21 سنة).

وتخصيص العديد من القسائم الزراعية وقسائم تربية ماشية لمواطنين وشركات محلية دون تقديم الطلبات بالنماذج المعدة، بالإضافة لعدم إرفاق المستندات المطلوبة، وعدم سحب الحيازات الزراعية المخالفة التي اصبحت منتجعات خمس نجوم واصبحت إعلاناتها تملأ وسائل التواصل الاجتماعي للتأجير. بالإضافة إلى استغلال العديد من القسائم في غير الأغراض المخصص لها وتخصيص لشركات غير مختصة بمجال الأمن الغذائي.

- تمحورت كثير من ملاحظات ديوان المحاسبة حول تجاوز الهيئة للقنوات الرقابية.
- عدم تحقيق الهيئة للغرض الذي أنشئت من أجله وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية والأمن الغذائي رغم صرف 171 مليون دينار في السنوات الخمس السابقة وعدم ربط الدعم المقدم للمربي (المنتج الحقيقي).

ولم تحقق الهيئة في هذا الصدد الاكتفاء الذاتي إلا في منتج البيض، مع تأكيد ديوان المحاسبة انخفاض الإنتاج السمكي من الفترة 1994 إلى 2014 وعدم تفعيل توصيات معهد الكويت للأبحاث العلمية في هذا الشأن.

- قيام الهيئة بصرف 32 الف دينار لإحدى الشركات خاصة بدراسة لأحد المشاريع، وتبين ان تلك الدراسة قدمتها شركة أخرى للهيئة في سنة 2008 وتم نقلها بشكل حرفي من قبل الشركة لدرجة انها وردت بنفس الأخطاء الإملائية.
- هناك خلل في المراسلات والكتب المتبادلة بين البلدية والهيئة لدرجة وجود حيازة زراعية مسجلة في الهيئة على انها موزعة في منطقة الوفرة وفي مراسلة أخرى على انها موزعة في العبدلي.
- تبين للجنة ان عدد الحيازات التي وزعت خلال الفترة من 1 يناير 2013 ولغاية 31 ديسمبر 2014 بلغ 1050 قسيمة.
- أحد المسؤولين أثار الامتعاض عندما رد على أعضاء اللجنة بأن الهيئة غير ملزمة بتنفيذ التوصيات الواردة من المجلس أو المنظمات العالمية، إلا ما يراد المسؤولون في الهيئة بأنها في صالح المواطن.
- وجود ملاحظات حول وجود تلاعب وتزوير وبيع لكروت التحصين "التطعيم" مقابل 200 دينار. وطمأن عبد الصمد من جهة أخرى المستفيدين من الدعم الأعلاف بأنه لا داعي للقلق أو التخوف من توقفه لأنه من الناحية الدستورية باستمرار سريان الميزانية السابقة فيما يتعلق بالدعم إلى حين إقرار الميزانية الجديدة.

لجنة الميزانيات (تصوير: صالح محمد)

- هناك 50 ملاحظة لم تتم تسويتها بالاضافة الى تلاعب في توزيع دعم الأعلاف بمنحه لغير المستحقين
- من المستغرب عدم وجود مجلس إدارة للهيئة لمدة تقارب السنة ونصف السنة
- عدم وجود جدية للتعامل مع ما سجلته الأجهزة الرقابية من ملاحظات للعمل على تسويتها
- تقاذف المسؤولية السياسية للهيئة وعدم وجود وزير مشرف لمدة تقارب 3 أشهر
- عدم سحب الحيازات الزراعية المخالفة التي أصبحت منتجعات خمس نجوم

بالإضافة إلى تخفيض قيمة فوائد قروض «الاستبدال»

«الأولويات»: تعديل قانون «الإدارية» بشأن «الجنسية» على جدول أعمال الجلسة المقبلة

- الحكومة لم تقدم أولوياتها حول 27 متطلبا تشريعياً وأكدت تقديمها في القريب العاجل

بحثت لجنة الأولويات خلال اجتماعها امس خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الخامس عشر والقوانين التي لم تنفذها الحكومة أو لم تصدر لوائحها التنفيذية وجدول أعمال جلسة المجلس المقرر عقدها 11 الجاري.

وقال رئيس اللجنة ثامر السويط في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن أهم المقترحات المتوقع ادراجها على جدول أعمال الجلسة المقبلة المقترحات المتعلقة بتعديل قانون المحكمة الإدارية بشأن الجنسية.

وأضاف أن المجلس سيناقش تقريرا للجنة المالية المتعلق بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية والمتضمن تخفيض قيمة الفائدة التي تحتسبها مؤسسة التأمينات لدى استبدال الراتب وبما لا يتجاوز 3 في المئة. وأشار إلى ادراج طلبات مناقشة لبعض القضايا ومنها الوظيفة الاقتصادية وإجراءات الحكومة حيال خور عبد الله ، والبطالة ، ووقف المساعدات الاجتماعية ، والقضية الاسكانية ، وتطبيق قانون العمالة المنزلية.

وقال السويط إن الحكومة لم تقدم أولوياتها التي تعهدت بها في اجتماع سابق بتقديمها والتي تتعلق بـ 27 متطلبا تشريعيا لكنها لم تقدمها حتى الآن وذكرت انها ستقدمها في القريب العاجل ويبقى هذا شأنها. واكد السويط ان لجنة الأولويات لم تؤخر اي مقترحات او اولويات لديها وبخاصة ان الغرض من إنشائها هو سرعة الإنجاز.

وشدد على حرص اللجنة على التنسيق وحث اللجان البرلمانية للانتهاء من عملها وتعجيل الإنجاز، لافتا إلى ان بعض اللجان تأخرت في تقديم تقاريرها.

وأوضح انه في إطار عمل اللجنة على تكليف المجلس بمتابعة القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية او لم تطبق، فقد تمت مناقشة وزارة الصحة حول قانون تنظيم مهنة الصيدلة وتعهدوا بإصدار اللائحة التنفيذية خلال فترة لا تتجاوز 3 اشهر

وأضاف ان اللجنة ناقشت وزارة الداخلية في عدم تنفيذ قانون تجنيس الألفين وبينوا انهم قاموا بتجنيس 305 اشخاص خلال العام الماضي وان القانون لا يلزمهم بحد ادنى للتجنيس.

ولفت إلى انه تم تلافي هذا الأمر من خلال المقترح الجديد المدرج على جدول أعمال لجنة الداخلية والدفاع والذي حدد حدا ادنى للمجنسين خلال العام 2017.

وذكر ان اللجنة ناقشت وزارة الصحة في القانون رقم30 لسنة 2016 بتعديل بعض احكام القانون رقم 28 لسنة 1996 في شان تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية ، حيث تعهدت الوزارة بالانتهاء من اللائحة التنفيذية للقانون خلال المدة المقررة والتي تبقى عليها ثلاثة أشهر.

وأشار إلى أن اللجنة بحثت مع وزارة الداخلية تنفيذ القانون 23 لسنة 2016 بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية للعام 2016 ، حيث بينت الوزارة انه تم تجنيس 305 اشخاص خلال العام الماضي وبانها لم تخالف القانون لأن القانون لم يحدد حدا أدنى للمجنسين بل حدد سقفا أعلى فقط.

وأوضح أن الجهات المعنية في وزارة التربية بتطبيق القانون 5 / 2016 في شان حقوق ذوي الإعاقة أبلغت اللجنة انه جار التنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذ الأدوار المطلوبة من الوزارة.

اجتماع لجنة الأولويات

- «الصحة» تعهدت بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصيدلة خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر

«المالية»: تحفظ حكومي على منح المتقاعدين معاشات ستثنائية ومكافآت استحقاق

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الاقتراحات بقوانين في شأن منح العسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق بحضور وزراء الدفاع والمالية وشؤون مجلس الوزراء.

وقال عضو اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الرأي الحكومي كان واضحًا وصريحًا بالتحفظ على اي زيادات في الوقت الحالي نظرًا لعجز الميزانية وان لديهم إعادة رؤية بالنسبة لموضوع الزيادات.

وأوضح أن قرار 495 / 2008 حدد نسبة من العسكريين تم إحالتهم على التقاعد مع منحهم 250 دينارًا ميزة استثنائية لمن امضى 20 سنة لم يتم تطبيقها على الأفراد وضباط الصف ومن في رتبة نقيب وما دون.

وأشار إلى أن وزير المالية قال إن الحكومة سوف تدرس الكلفة المالية لشمول هؤلاء بالقرار على ان تأتي الحكومة بالتكلفة والتصور النهائي الاثنين المقبل. وبين عاشور بان تقرير اللجنة المالية سيكون جاهزا للعرض على الجلسة المقبلة بعد معرفة الراي النهائي للحكومة بهذا الشأن، موضحًا ان التكلفة قدرت لجميع العسكريين من بعد التحرير إلى نهاية 2014 بمبلغ 40 مليون دينار سنويًا لعدد 13685عسكريًا.

وأضاف أن التكلفة بشأن القرار 495 سوف تقدمها الحكومة الاثنين المقبل مع تحديد موقفها حول الزيادات التي تشمل 800 عسكري في وزارة الدفاع و500 عسكري في وزارة الداخلية و265 في الحرس الوطني و160 في الإطفاء.

الكلفة قدرت لجميع العسكريين من بعد التحرير إلى نهاية 2014 بـ40 مليون دينار سنويًا لعدد 13685عسكريًا

اجتماع اللجنة المالية

أشادوا بنتائج المشاركة في المؤتمر

وفد الشعبة البرلمانية: حصول الكويت على منصبين في الاتحاد الدولي يعكس التقدير لمجلس الأمة

وفد الشعب اثناء مشاركته بالاجتماع

أشاد رئيس واعضاء وفد الشعبة البرلمانية بالنتائج الايجابية التي حققها الوفد البرلماني الكويتي المشارك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ136، معتبرين انها انجازات تسجل باسم دولة الكويت من خلال مجلس الأمة.

وأكدوا في تصريحات قبيل مغادرة دكا بعد ختام المشاركة في المؤتمر الـ ١٣٦ للاتحاد البرلماني الدولي على أهمية المنصبين اللذين حصل عليهما الوفد الكويتي في لجان الاتحاد وذلك في منتدى الشباب واللجنة التنفيذية في جمعية الامناء العامين الدولية.

وثمن رئيس وفد الشعبة البرلمانية وكيل الشعبة النائب راكان النصف الجهود الكبيرة التي قام بها جميع اعضاء الوفد الكويتي وما ساهمت به من تحقيق لنتائج ايجابية تصب في مصلحة دولة الكويت ومجلس الامة.

وقال إن موقف البرلمان الكويتي واضح وثابت تجاه القضية الفلسطينية مشيرا الى المساعي الحثيثة من قبل الوفد الكويتي لكسب الدعم والتأييد للبند الطارئ الفلسطيني بشأن الاستيطان.

كما أوضح ان حصول دولة الكويت على منصبين في منتدى الشباب وجمعية الأمناء العامين الدولية يعد بمثابة الأمانة التي تتطلب جهد وبذل اعطاء أكبر في المرحلة المقبلة لافتا الى ان الامين العام لمجلس الامة علام الكندري هو اول خليجي يكون عضوا في اللجنة التنفيذية بتاريخ جمعية الامناء العامين الدولية.

من جانبه قال امين سر الشعبة البرلمانية النائب د.عودة الرويعي ان مشاركة وفد الشعبة بمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي كانت ناجحة بمقاييس عدة مؤكدا انها دعم مستحق لجمهورية بنغلاديش الشعبية على استضافتها ورعايتها مثل هذا التجمع الدولي الكبير.

وأضاف ان المشاركة بهذا المؤتمر ساهمت بلا شك في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية الكويتية خصوصا في ظل مشاركة أكثر 600 برلماني من مختلف دول العالم كما انها ادت دورا في دعم القضايا العربية والانسانية وكل ما يسهم في تحقيق السلم والامن الدوليين وعلى رأس ذلك القضية الفلسطينية المتعلقة بشرعنة الكنيست الاسرائيلي للاستيطان.

وأشار الى ما حققه وفد الشعبة من مكاسب تسجل باسم دولة الكويت وذلك من خلال حصولها على مقعد في منتدى الشباب البرلمانيين وآخر في اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين الدولية التابعين للاتحاد البرلماني الدولي.

ووصف أمين سر الشعبة البرلمانية النائب د.وليد الطبطبائي مشاركة وفد الشعبة بمؤتمر الاتحاد البرلماني بالفاعلة خصوصا في اللجان الاربع الدائمة والاجتماعات الثنائية للمجموعات الخليجية والعربية والاسلامية والآسيوية.

وأضاف ان الوفد الكويتي أيد ودعم البند الاضافي الطارئ المتعلق بالاستيطان الاسرائيلي الا انه لم يحصل على العدد الكافي من الاصوات مشيرا الى اهمية اثارة هذا الموضوع والحديث عنه امام هذا العدد الكبير من الوفود البرلمانية المشاركة بمؤتمر الاتحاد.

وتطرق الطبطبائي الى اللقاءات الجانبية التي عقدت على هامش اعمال المؤتمر وما جرى خلالها من بحث لسبل تعزيز العلاقات بين دولة الكويت وتلك الدول اضافة الى التنسيق وتوحيد وجهات النظر ازاء العديد من القضايا.

- النصف: جهود الوفد ساهمت في تحقيق نتائج إيجابية تصب في مصلحة الكويت ومجلس الأمة
- الرويعي: المشاركة في مؤتمر دكا ساهمت في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية الكويتية
- الطبطبائي: بحثنا سبل تعزيز العلاقات مع عدد من الدول على هامش المؤتمر